تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد و المخاطرة دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري(1997/2000)

أ. أحلام بوعبدلي + د.خليل عبد الرزاق
جامعة الأغواط.

مقدمة:

تعتبر البنوك من الدعائم الأساسية للتحول إلى اقتصاد السوق، و لهذا عمدت الجزائر إلى إجراء العديد من الإصلاحات لتحسين مستوى أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية، خاصة و أنه في سنة 1990 كانت 65% من أصول هذه البنوك غير مدرة لعائد.وبناءا على ذلك كان صدور قانون النقد و القرض 10/90 الصادر في 14 أفريل 1990، و الذي كان هدفه تهيئة البنوك التجارية للعمل وفق آليات اقتصاد السوق، ثم تلته إصلاحات أخرى أهمها كانت سنة 1994، و طبعا حتى تكون هذه الإصلاحات فعالة ، كان من الضروري تحسين نوعية محافظ هذه البنوك ، و التي شرعت السلطات المختصة في تطهيرها من خلال برنامج التطهير المالي الذي كانت أولى خطواته سنة 1991، و آخرها في نهاية سنة 2001.

فبعد هذه الإصلاحات، وخاصة منذ صدور القانون رقم 01/88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية، أين أخذت معظم البنوك استقلاليتها، حيث اصبح بإمكانها اختيار عملائها دون ضغط من الدولة عليها لتمويل المؤسسات العمومية الاقتصادية.

فمن خلال هذه التغييرات أصبحت عملية إعادة تمويل البنوك التجارية العمومية الجزائرية من طرف بنك الجزائر غير مضمونة، لذلك اتجهت إلى العمل على تحسين أدائها، محاولة بذلك تحقيق أكبر عائد بأقل المخاطر، أو على الأقل الموازنة بينهما، وهو الأمر الذي يصعب تحقيقه نظرا للتداخل بين هذين العنصرين، فالعلاقة بينهما طردية، حيث أنه كلما زاد العائد تزيد المخاطرة، و كلما زادت المخاطرة فإن أي مساهم في البنك سوف يطلب عائد أعلى.

من خلال ما سبق يمكن معالجة هذا الموضوع من خلال هذه المقالة التي نتناولها كمايلي:

أولا نتطرق إلى العوائد التي تحققها البنوك التجارية و المخاطر التي تواجهها، ثم بعد ذلك نحاول التعرض إلى المحيط البنكي الجديد و مدى تأثيره على الجهاز المصرفي، أما العنصر الثالث فنتكلم فيه عن مفهوم تقييم أداء البنوك التجارية و أ هم مؤشراته و أدواته، و العنصر الرابع حاولنا فيه تحليل العلاقة بين البنوك التجارية العمومية الجزائرية و المؤسسات الاقتصادية عبر الإصلاحات، و في الأخير و بغية توضيح كيفية تقييم أداء البنوك التجارية من حيث العائد و المخاطرة، أدرجنا دراسة حالة لبنك القرض الشعبي الجزائري، وضحنا من خلالها التغيرات التي طرأت على أداء البنك خلال الفترة1997-2000.